كل واحد من الصفتين بالفاعل فما المانع من جعله عليهما وبعد
فقد علمنا انه لا تضاد بينهما ولذلك يصح اجتماعهما ولو كان تضادا وما يجري
مجرى التضاد لما صح اجتماعهما والجواب عن الثاني انه لا يصح في
السواد والحموضة على ما بينا على ان التحيز لا يصح وجود البياض بحيث هو في
جميع الاحوال وانما يصح اذا لم يكن سوادا واذا كان سوادا لا يصح وهذا
كمن يقول كون الواحد منا حيا نافرا يجري مجرى التضاد لكونه مشتهيا
من حيث ان كونه حيا يصح كونه نافرا وكونه مشتهيا على ذلك كما يقول هاهنا
كونه حيا يصح كونه مشتهيا اذا لم يكن نافرا كذلك يقول هاهنا
فان قيل ولم لا يجوز ان يجعله جوهرا سوادا قلنا لوجهين احدهما
انه اذا طرا البياض يؤدي الى وجوده وعدمه على ما تقدم والثاني
ان الضد اذا طرا لا بد ان يكون حالا ولا يجوز ان ينفي محله فان قيل ولم
قلتم انه يكون طارئا والضد عليه قلنا لان الفاعل قادر على اعادته فاذا اختار
اعادته يؤدي الى ما قلنا فان قيل واذا كان جوهرا لذاته فلم قلتم
انه يستمر في الوجود والعدم قلنا لانه اذا كان للذات فما دام الذات
ذاتا يجب ان يكون مستحقا لها لان الذات مع ما يستحق للذات تجري مجرى
العلة مع المعلول فكما انه يستحيل انتفاء المعلول مع بقاء العلة كذلك لا يجوز
الخروج عن صفة الذات ما دامت الذات والذات لا تخرج من كونها ذاتا
لان معناه انه يصح ان يعلم ويخبر عنه وهذا مستمر في الوجود والعدم
ولان الجوهر اذا وجب كونه متحيزا فلا يخلو اما ان يجب لوجوده او لامر
اخر وبطل الاول لانه يجب ان يكون كل موجود متحيزا فلم يبق الا انه يكون

كذلك لامر اخر وذلك الامر لا يخلو اما ان يكون متجددا او غير متجدد وبطل
الاول لانه اذا كان صفتين متجددتين ليس احدهما بان تكون معللة باولى من الاخرى
وهذا يوجب ان يكون كل واحد يؤثر في الاخر فلم يبق الا ان المؤثر غير متجدد
بل هو مستمر للذات وهو كونه جوهرا احتج المخالف باشياء منها انه لو كان
الجوهر جوهرا لذاته وكذلك السواد والبياض لما صح ان يقال ان الله تعالى
فعل جوهرا او سوادا وصحة قولنا انه فعل الجواهر يبطل ان يكون ذلك لذاته
ومنها انه لا صفة للجوهر يعقل بعد وجوده الا كونه جوهرا فاذا قيل انه جوهر
في كل حال كانه قيل انه موجود في كل حال ويؤدي الى قدم الاشياء ومنها
انه لو كان جوهرا لذاته لكان جوهرا في العدم وكذلك السواد والبياض
لوجب ان يصح ان يكون متحيزا في كل حال وقابلا للمتضادات وفي منع مثله ان
يكون بحيث هو لان كونه جوهرا هو المصحح لجميع ذلك والجواب عن الاول
ان قولنا فعل عائد الى الاعادة فاذا اوجده على صفته فقد فعله ويلزم
مثل هذا من قال ان المعدوم معلوم او شيء لا يلزمه انه تعالى لم يفعل معلوما
بكل جواب يجيبون فهو جوابنا عن هذا السؤال والجواب عن الثاني
ان للجوهر بكونه موجودا صفة زائدة على كونه جوهرا لانا بينا
ان كونه جوهرا لذاته والوجود بالفاعل والجواب عن الثالث انا
بينا انه لا يجوز ان يكون متحيزا في حال العدم وبينا انه مذهب الشيخ ابي عبد الله
وان كان يتجوز في كلامه ان له صفة التحيز وانه يحمل على انه اذا وجد
لحيز وقبول المتضادات بشرط التحيز وهو المصحح لذلك فاذا لم يكن متحيزا
لم يكن حلول الاعراض فيه فصل فاما الخلاف في العبارة

Copyright © King Saud University